

الدور البيئي والتنموي لهيئة الأمم المتحدة

The environmental and development role of the United Nations

بدرة حسين¹، طالب دكتوراة .بقنيش عثمان²، دكتور .¹ جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)، housseyn.badra.etu@univ-mosta.dz² جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)، bekenniche_o@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/27

تاريخ الاستلام: 2021/05/19

ملخص:

لعبت الأمم المتحدة دورا كبيرا في حماية البيئة، وتجسد ذلك في ظهور القانون الدولي للبيئة والذي كان نتاج ابرام الإتفاقيات الدولية التي تهدف الى محاربة الأخطار التي تهددها، وكذا المؤتمرات الدولية التي أنعقدت في هذا الاطار ، ولهاته الأخيرة والمنظمات المنخصصة دورا هاما في وضع استراتيجية نهوض بالتنمية المستدامة، وأبرزت العلاقة بينها وبين البيئة.

نهدف من وراء بحثنا الى ابراز الدور الحمائي والتنموي للأمم المتحدة، من خلال تحقيقها لبيئة سليمة تصل الى تجسيد برنامج التنمية.

يعد مؤتمر استكولم نواة الأساسية التي تستلهم منها مختلف مصادر البيئة قيمتها القانونية، وبفضله تطور القانون الدولي للبيئة. -فلا يمكن جني نتائج التنمية المستدامة بدون توفير بيئة سليمة.

كلمات مفتاحية: المؤتمرات الدولية، اتفاقيات الدولية، حماية البيئة، منظمات دولية متخصصة،

التنمية المستدامة.

Abstract:

The United Nations played a great role in protecting the environment, and this was embodied in the emergence of international environmental law,

المؤلف المرسل: بدرة حسين، الإيميل: housseyn.badra.etu@univ-mosta.dz

which was the result of the conclusion of international agreements aimed at the threats to it, as well as international conferences held in this framework, and its recent talents and specialized organizations have an important role in developing a strategy to advance development. Sustainable, and highlighted the relationship between them and the environment.

We aim, behind our research, to highlight the protective and developmental role of the United Nations, through its achievement of a healthy environment that reaches the realization of the development program. In the end, we reached a conclusion, the most prominent of the following results

The Stockholm Conference is the core of the core, from which the various sources of the environment derive their legal value, and thanks to it, the development of international environmental law.

It is not possible to reap the results of sustainable development without providing a healthy environment.

Keywords: International conferences, international agreements, Environmental protection, Specialized organizations, Sustainable development.

1. مقدمة:

لم يعطي ميثاق الأمم المتحدة أية إشارة للمجال البيئي، الذي لم يكون متعارفا عليه إلا في بداية سبعينات من خلال انعقاد أول مؤتمر دولي باستوكهولم سنة 1972، والذي عرفها أنها عبارة عن موارد طبيعية موجهة لإشباع حاجيات الانسان.

ويرجع الى تنامي الجانب البيئي الى الثورة التي شاهدها العالم سواء في المجال الحروب وما اسفرت عليه من دمار شامل اغرق البشرية في مشاكل بيئية عجزت عن معالجتها، وكذا التقدم الصناعي الذي لم تلي من خلال الدول المصنعة أي اهتمام بالإنسان فنجم عنها تلوث البيئة، وقيامها باستغلال الثروات الطبيعية للدول النامية من أجل تنمية اقتصادها دون أن تعير أي اهتمام بالجانب البيئي فنجم عنها انتشار الأوبئة، دون أن تقوم بمعالجتها تاركة هاته الدول تتخبط في دوامة الأوبئة.

مما دافع بأغلب الهيئات الدولية على التفكير لهاته المعضلة الجديدة التي عرفها العالم.

وبعد هذا المؤتمر، ظهرت عدة تعاريف فقهية حولها، وهناك من عرفها بأنها الطبيعة بمختلف مكوناتها الجوية البرية والمائية وما تحتويه من موارد موجهة لإشباع حاجيات الكائنات الحية.

تأثرت التشريعات العالمية بهذا الموضوع، مما أرغمها على اصدار تقنيات خاصة بذلك، على غرار التشريع الفرنسي الذي وضع قانونا في 10 جويلية 1976، والذي أطلق عليه قانون حماية البيئة الطبيعية، وفي تعريفه بالبيئة ربطها بالطبيعة التي تعد الايطار العام لها.

أما التشريع الجزائري تطرق للبيئة في قوانين عديدة، ومن أبرزها قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة 10/03، المؤرخ في 20 جويلية 2003، والذي اقر بأن البيئة تحتوي على مكونات الطبيعة من كائنات حية ونباتات وموارد مائية وغيرها.

بينما ظهرت تنظيمات دولية تهتم بحمايتها، سواء أكانت عالمية أو إقليمية، أعطت اهتماما بالبيئة لكل منها على حسب ما جاء في برامجها، ومن أبرزها هيئة الأمم المتحدة، لهذا فيما يتمثل اهتمام الأمم المتحدة بالجمال البيئي وما هو دورها في تجسيد التنمية المستدامة؟

ونسعى من وراء هاته الدراسة الى تبيان الدور المزدوج للأمم المتحدة بمختلف منظماتها المتخصصة، دور حمائي للبيئة، ودور تنموي.

ونعتمد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي، لنحلل الإشكالية التي توصلنا اليها تحليلا منطقيا، من خلال قسمين أبرزنا فيهما على وجه الخصوص الحماية البيئية لهيئة الأمم المتحدة من جهة، وأهمية التنمية المستدامة كأهداف تسعى الهيئة للوصول اليها، ولنختتم في الأخير على الإجابة على السؤال المطروح، بحوصلة ماتم طرحه في الموضوع، دون أن ننسى أهم النقائص التي سجلناها في هاته الدراسة، لنعرج لأهم النتائج المسجلة في هذا الايطار.

نحلل هاته الإشكالية في الخطة الاتية:

المبحث الأول: تطور القانون الدولي للبيئة

المطلب الأول: الدور البيئي للأمم المتحدة

المطلب الثاني:فاعلية الدور الأمم المتحدة في المجال البيئي.

المبحث الثاني:الدور التنموي للمؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية المتخصصة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني:الاهتمام التنموي للمؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية المتخصصة

الخاتمة.

المبحث الأول: تطور القانون الدولي للبيئة

ظهر مخاطر تهدد البيئة ألزم عقد عدة اتفاقيات محاربة هاته الظاهرة، فظهر القانون الدولي للبيئة. فاستدعى الأمر إبرام اتفاقيات ثنائية تلزم الدول بالحفاظ على البيئة خارج اقاليمها، والعمل على التبادل من أجل القضاء على التلوث وخطورته، وخصوصا بعدما شهد العالم ثورة صناعية أسفرت على تطوير الأسلحة العسكرية والتي كانت أثرها وخيمة على صحة الإنسان، فتم التفكير جديا لإيجاد حل لهاته الآثار المدمرة للبيئة، فاعطى اعلان استوكهولم الخاص بالتلوث العابر للحدود عناية بمثل هاته الاتفاقيات. ولهذا نتطرق الى كيف تجسد هذا القانون ميدانيا وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: الدور البيئي للأمم المتحدة

نظرا لخطورة التي مست البيئة، ظهرت أصوات تنادي بتدخل عاجل لإيجاد حل للحد من الأضرار الوخيمة. فتم اللجوء الى عقد عدة اتفاقيات دولية تهتم بالجانب البيئي. فكانت سنة 1972 راسخة لدى الكثير من خبراء البيئة، اذ تعد محطة الأولى التي انعقد فيها مؤتمر دولي يهتم بالبيئة والحد من الخطورة التي تهددها. سنتطرق بالتفصيل للمؤتمرات التي انعقدت في هذا الاطار والتي انبثقت عنها اتفاقيات دولية من أجل حماية البيئة.

أولا- مؤتمر استوكهولم:

أنعقد بمدينة استوكهولم بسويد مؤتمر الأول الذي يعنى بالجانب البيئي. ويعد أول خطوة الذي عرف بمصطلح البيئة للمجتمع الدولي.

اذ يحتوي على مجموعة من المبادئ والتي اعتبرها البعض من أنها أحد مصادر القانون الدولي للبيئة، رغم كونها غير ملزمة.¹

¹ -صباح العشواوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 93.

والمبدأ الأساسي الذي نص عليه، أن الإنسان له الحق في العيش في بيئة سليمة، ولا يتحقق ذلك إلا بتوافر جهود الجميع، من خلال الحرص على عدم الإضرار بالوسط الطبيعي، فيلتزم بواجب الحفاظ عليها.

ويعد بمثابة الحجر الأساسي الذي اهتم بدراسة المخاطر التي تهدد البيئة الإنسانية، واستنبط 26 مبدأ، و 109 توصية والتي انطلقت منها مختلف البحوث والدراسات الفقهية والقوانين، ومرجع لكثير من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، وفي مختلف جوانب حماية البيئة، من حماية البحار والمياه المعدنية وغيرها.²

ومن مضامين المؤتمر، عمل الدول على تكريس حماية الداخلية للبيئة من التلوث، سواء فرديا أو بالتعاون مع دول أخرى أو منظمات دولية وإقليمية ومتخصصة.

فالتزام الدول على تحصين بالبيئة من التلوث يقي شعبها من الأوبئة، وحرصها على عدم التدخل في شؤون الداخلية لدول النامية باستعمارها يحمي هاته الأخيرة من الدمار التي تسببها الأسلحة الفتاكة، وخير دليل تعرض الدول الأفريقية لمخاطر بيئية هددت حياة مجتمعاتها بسبب الأسلحة النووية المستعملة اتجاهها.

ثانيا-بروتوكول كيوتو حول تغير المناخ

تم تبني هاته الاتفاقية من قبل 60 دولة في نوفمبر 1998، ومن أهدافها الحد من انتشار ستة غازات تمس الاحتباس الحراري، وتخص فقط الدول المتطورة ودول أوروبا الوسطى والغربية. ومع ذلك حددت دول المنظمة للبروتوكول آليات اقتصادية جديدة تمنح لكل دولة حقوقا في نشر غازات ذات الاحتباس الحراري.³

ولم تعد مشكلة الغازات الماسة بالبيئة تخص إقليم دول فقط، أي لم ليست أمر داخلي بل تعداه الى كافة الدول، مما لزم التفكير في مثل هاته الاتفاقيات للحد من هاته الظاهرة.

2-الجيلالي عبد السلام أرحومة، حماية البيئة بالقانون، مصراتة، دار الجماهيرية للنشر، المكتبة القانونية، 2000، ص 93.

-صباح العشوي، المرجع السابق، ص 3.98.

وبالتالي لم يقتصر اخطار البيئة على منبع واحد بل تعددت مما استدعى ابرام اتفاقيات حسب درجة الخطورة، فظهرت هاته الاتفاقية نظرا لتلوث المناخ بغازات متنوعة، وهذا تماشيا مع التطوري التكنولوجي الحاصل.

وهاته الغازات وليدة الانسان، بفعل نشاطاته المختلفة الناجمة عن النشاط الصناعي، والزراعي وكذا البناء بطريقة عشوائية دون وجود دراسة معمارية تحافظ على الجانب البيئي.

ثالثا-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ

أبرمت سنة 1992 بهدف تثبيت الغازات الدفيئة في مستوى لايشكل خطورة على المناخ الأرض وكذا على التنمية الاقتصادية بشكل خاص. وتحمل كل دولة حسب امكانياتها وخصوصا الدول المصنعة. وتشكل الاتفاقية من ثلاثة فئات:

دول المرفق الأول: تشمل 26 دولة.

دول المرفق الثاني: تضم 25 دولة.

المرفق الثالث: وهي الدول النامية.⁴

وجاءت هاته الاتفاقية للحد من انبعاث الغازات ومختلف المخاطر التي تهدد تغير المناخ، وإيجاد الحلول المناسبة لذلك. وخاصة الدول النامية لتمويلها بمختلف الإمكانيات لتصدي لها.

ولقد احتوى بروتوكول كيوتو على التزامات محددة تحقيقا لما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ.⁵

ونص على تقليل 38 دولة من انبعاث الغازات الدفيئة بنسب متفاوتة خلال الفترة ما بين 2008 الى غاية 2012.

ومن أهداف الاتفاقية:

- العمل على نقل تكنولوجيا للدول النامية ومساعدتها ماديا لتصدي لمشكلة تغير المناخ.

-المرجع السابق، ص 100.⁴

-نهي الجبالي، الاثار الاقتصادية لبروتوكول كيوتو، السياسة الدولية، العدد 145، 2001، ص 209.⁵

- جعل تطور تكنولوجيا اقل استهلاكاً للوقود وبالتالي أقل ضرراً بالبيئة.
- آليات المرونة وهي تقليل من الانبعاث عن طريق مراعاة التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف لابد من تجسيد تنمية نظيفة في الدول النامية، وهذا ببناء مشاريع لخلق تنمية مستدامة، مما يجعل الدول المتقدمة تنقص من الانبعاث الحراري.⁶
- ومن هذا كله، نلاحظ أن تحقيق لغازات الدفينة لا تضر بالمناخ تلبية لتنمية المستدامة على جميع المستويات خصوصاً الاقتصادية والاجتماعية.
- ويمكن حصر مبادئها والتي تناولتها المادة الثالثة منها كالتالي:
- مبدأ التنمية المستدامة:
- حتى تستمر التنمية وجب على جميع الناشطين في الحقل التنموي المحافظة على الطبيعة من التلوثات حتى تستمر لأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- اتخاذ تدابير الاحترازية:
- ان اتخاذ أية تدابير للحفاظ على المناخ واجب أخذ بعين الاعتبار التناسب بين تكاليفها والظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- مبدأ عدم التمييز:
- أن تعمل دول الأعضاء في الاتفاقية للحفاظ على النظام الاقتصادي وأن لا يتأثر ذلك بالإجراءات المتخذة في مواجهة مسألة تغير المناخ.
- مبدأ عدم تنوع المسؤوليات:
- أن تعمل الدول المتقدمة الطرف في الاتفاقية على مساعدة غيرها من الأعضاء غير قادرين على مجابهة مشكلة تغير المناخ بصفة انفرادية، فعلى جميع التكتاف لتخفيف هاته الظاهرة.
- مبدأ الملائمة:

⁶- صباح العشراوي، المرجع السابق، ص 101 و102.

يعني بذلك أن تتناسب الإجراءات الموجهة للحد من مشكلة تغير المناخ مع إمكانيات كل طرف، مع العمل على تحريك التنمية الاقتصادية، لأن متى كان مفعول هاته الأخيرة إيجابياً حتما تزداد قدرة الدول على مجابهة الظاهرة.

المطلب الثاني: فاعلية الدور الأمم المتحدة في المجال البيئي.

ساعت الأمم المتحدة جاهدة لتحقيق ثورة بيئية، من خلال بسطها على جملة من الإجراءات وخاصة

المتجسدة في

الاتفاقيات المتعلقة بالمناخ وغيرها، لهذا نعرض على مدى تجسيد ذلك ميدانيا، وهذا المعرفة مفعول دورها.

أولاً- مؤتمر قمة الأرض

المنعقد في الفترة ما بين 1-12 جوان 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل. وهذا ما يبين فاعلية الدور البيئي للأمم المتحدة من خلال بعثها لمثل هاته المؤتمرات.

والملاحظ في هاته القمة الترابط الموجود بين البيئة والتنمية المستدامة فلا يمكن إقرار باصلاحات بيئية دون تجسيد لأبعاد التنمية.

غير أنه ما يعاب عنه أنه أقر مجموعة من المبادئ غير الملزمة، وتعد اتفاقية التغير المناخ التي تم التوقيع عليها غير كافية للحد من مشكلة تغير الحراري، وذلك بسبب انها لم تقرر إجراءات لتخفيض من غازات الاحتباس الحراري.⁷

ثانياً- تأثير القوى الدولية الكبرى على إدارة القضايا البيئية

ظهرت دول كبرى همها الوحيد السيطرة على السوق الاقتصادية مهما تطلب الأمر، وحتى ولو على حساب حياة الإنسان.

فقامت بنهب الثروات الطبيعية لدول الفقيرة لاستعمالها في المجال الصناعي، مما أثر سلباً على المجال البيئي.

⁷ -شعيب عبد الفتاح، قمة الارض في ريو ديجانيرو، السياسات الدولية، العدد 110، 1992، ص 171 و172.

فتنافس الدول المصنعة بينها على النشاط التجاري أهمل اهتمامها بالجانب البيئي، همها الوحيد السيطرة على السوق العالمية.

مما أثر على الدول النامية التي وجدت صعوبة في مواجهة مشاكل البيئة، وهذا راجع الى محدودية مدخولها وإلى وجود مديونية خانقة أداتاً بها حتمياً الى ضرورة تخصيص جزء طاقتها المالية لمجابهة هاته الظاهرة. وهنا الأمر متوقف كذلك على مساعدة الدول المصنعة لها لإيجاد حلول لذلك.

وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية التزامها بتقليص بعث الغاز ذو الاحتباس الحراري المتفق عليه في قمة كيوتو.

في حين أقر الأوروبيون أن التقليل من انبعاث الغازات يتم بمساعدة الجهود الداخلية، وأن الآليات الخاصة بانبعاث الغازات القابلة للتبادل يجب أن يستخدم بصفة تكميلية، وعلى الدول النامية أن تلعب دوراً مهماً في هاته المعادلة.⁸

ثالثاً- القيمة القانونية لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

لم تستطيع الدول النامية رغم بذلها لمجهودات أن تفرض اقتراحاتها في هاته الاتفاقية للحد من انبعاث الغازات.

فلتمتفحص لمضمون هاته الاتفاقية يجد أن من بين أهدافها تخفيف انبعاث الغازات الدفينة حتى لا يكون هناك أي ضرر بنظام المناخ.

وكذلك هناك علاقة بين النظم البيئية والمتغيرات المناخية حتى لا يكون هناك أي تأثير على التنمية الاقتصادية بصفة عامة.⁹

واحتوت على خمسة مبادئ، ومن أبرزها مبدأ التنمية المستدامة الذي له علاقة بنظام المناخ. ولكن ما يعاب عليها أنها احتوت على أمور نظرية لم ترى تطبيق عملياً خصوصاً أنها لم تفلح في الحد من تأثير الغازات على الجو، وبالتالي لا وجود لإلتزامات في مضمونها لترى تجسيد ميدانياً وهذا ما جاء في

⁸-صباح العشواوي، المرجع السابق، 106.

⁹-محسن أفكيري، قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص 439.

مادتها الرابعة خلوها من عبارات ملزمة، مما كان له الأثر المباشر التنمية الاقتصادية من خلال عدم توفير أرضية خصبة لتحقيق برنامج تنموي نظرا لتأثيرات ومخاطر المناخ على ذلك.

رابعا- القيمة القانونية لبروتوكول كيوتو

قامت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية بإعادة النظر في الأخطار التي تهدد البيئة وذلك باقتراح أساليب لتخطي هاته الظواهر، والتي كانت على شكل التزامات مزدوجة، منها خاصة بالدول المنضوية تحت البروتوكول، وأخرى تقع على عاتق الدول المصنعة.

وتجسدت هاته الالتزامات فيما يلي:

- توفير البيئة الملائمة للغازات الدفيئة من اجل امتصاص انبعاثها كالغابات.

- إقامة نظام بحث لتقدير انبعاث الغازات الدفيئة، والآثار السلبية الناجمة عنها.¹⁰

وبالتالي حمل البروتوكول في طياته خفض انبعاث الغازات الدفيئة حتى لا يكون هناك أخطار على نظام المناخ بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، لكون هاته الأخيرة لتحقيق ثمارها لا بد من تهيئة أرضية ملائمة لها وخصوصا بيئة سليمة من أخطار غازات سامة.

وبالتالي عمل البروتوكول على القضاء على جميع أخطار التي تهدد البيئة وبخاصة الغازات الدفيئة، اذ قامت بتحديد مدى خطورة انبعاثها للحد من جسامتها.

وألزم الدول المتقدمة على تطوير التكنولوجيا ومصادر الطاقة وجعلها تتماشى مع البيئة، من خلال عدم اضرارها بها، والعمل على نقلها لدول النامية لعدم قدرة هاته الأخيرة في تحكم بالجانب البيئي، ومساعدتها بنقل خبراتها اليها لتجسيد بيئة نظيفة.

¹⁰-صباح العشراوي، المرجع السابق، ص 115 و 116.

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية المتخصصة

مما سبق بينا دور الريادي للأمم المتحدة في حماية البيئة من خلال جملة من الاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار لحل المشاكل البيئية متعددة المصادر، والتي لها أثر على التنمية الاقتصادية. وبالتالي هناك ترابط بين موضوع البيئة والتنمية المستدامة، فكلما ساعدت المؤتمرات والمنظمات الدولية المتخصصة من خلال تحديد وسائل لحماية البيئة ما هو إلا دور خفي منها لتجسيد أرض خصبة لتفعيل التنمية الاقتصادية، لأنه لا يمكن تصور نجاح هاته الأخيرة وسط اختلالات بيئية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

قبل أن نبين دور المؤتمرات الدولية والمنظمات المتخصصة في تجسيد التنمية المستدامة لابد من إعطاء مفهوم شامل عن هاته الأخيرة.

أولاً-تعريف التنمية المستدامة

عرفها المشرع الجزائري في قانون الحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنها التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للإستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية. وتعد عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية متكاملة، الهدف منها تحقيق متطلبات البشرية أي تحقيق الإكتفاء الذاتي في جميع المجالات.

وهناك من عرفها بأنها عملية تجمع بين التحولات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية.¹¹

1-التنمية الملائمة للبيئة

لتحقيق تنمية اقتصادية لابد من مراعاة الجانب البيئي، وعند استثمار في الموارد الطبيعية نأخذ مدى تأثيرها على البيئة أي يتطلب ذلك دراسة لمنع أي تلوث من جراء استخدامها. ويتم أيضا حسن التعامل مع النفايات وهذا بإعادة رسكلتها، وهذا نظرا لتأثيرها على البيئة. وانبثق عن المؤتمر الدول للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج سنة 2002، ضرورة تظافر الجهود للقضاء على الفقر الذي يعد عائقا امام الدول النامية في تحقيق التنمية.

-نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية أية علاقة ؟، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان 2012، ص 24.11

2- أبعاد التنمية

تتمثل فيما يلي:

أ- البعد البيئي:

هناك علاقة بين التنمية والبيئة، لأنه لا يمكن تصور وضع استراتيجية لنهوض بمختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية دون مراعاة حجم تأثيرها على المناخ.

ب- البعد الاقتصادي:

فالهدف من وراء التنمية هو تحقيق خطة إقتصادية، لأن البلدان المتقدمة تركز تنميتها على الاقتصاد باعتباره الواجهة التي تقويها على المستوى الدولي، وخصوصا على الإنتاج الصناعي.

فتأثير التقدم الاقتصادي على المجال البيئي، " يتضمن حسن استعمال الموارد الطبيعية، ولنجاحة التنمية يتطلب أخذها بالحسبان عملية تطوير الاقتصادي المبني على التلائم بين الموارد البشرية والطبيعية.

ج- البعد الاجتماعي والسياسي

يعد النمو وسيلة لتجسيدها على الميدان يتطلب تظافر جهود الجميع في المجتمع، وهي ذات بعد سياسي لأنها من إقرار النظام السياسي لأي بلد.

المطلب الثاني: الاهتمام التنموي للمؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية المتخصصة

اصبح للجانب تنموي صدى وبعد عالمي من خلال الهيئات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

أولا- الدور التنموي للمؤتمرات الدولية

تم عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة بجوهانسبرغ بجنوب افريقيا

ما بين 26 أوت الى 04 سبتمبر 2002، لتحسين معيشة الأفراد والمحافظة على الموارد الطبيعية خصوصا مع تزايد المستمر للكثافة السكانية.¹²

ومن بين المؤتمرات التي تعنى بالتنمية نذكر مؤتمر قمة الأرض الذي تم عقده بريو دي جانيرو في عام 1992، الذي أقر بالعلاقة الوطيدة بين البيئة والتنمية، لأنه لا يمكن تصور وضع استراتيجية شاملة لتجسيد التنمية في مختلف المجالات دون استعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وكذا خطورة المؤسسات

¹²-صباح العشراوي، المرجع السابق، ص 118.

الاقتصادية المسببة للتلوث، وذلك بضرورة منع تسرب ذلك نظرا لتأثيره على البيئة، وما تفرزه من نفايات التي يستلزم ضرورة رسكلتها لحجم خطورتها على صحة الإنسان.

وركز مؤتمر جوهانسبرج على ضرورة تجسيد ما تم الاتفاق عليه ميدانيا، مع ضرورة القضاء على كل العقبات التي تعرقل عملية التنمية، وهذا بتظافر جميع فئات المجتمع على اختلاف أطرافها ومجالاتها، وما يملكونه من خبرات وجب الاستفادة منها.

وللوصول المؤتمر الى أهدافه عمل على حث الدول على إعادة رسكلة مؤسساتها حتى يكون باستطاعتها استغلال الموارد الطبيعية لتوظيفها في التنمية. واعطاء أهمية كبيرة لنهوض بالتنمية الزراعية.

ثانيا-اهتمام التنمية للمنظمات الدولية المتخصصة

نتطرق لبعض المنظمات الدولية المتخصصة التي لها صدى عالمي تعنى بالجانب التنموي.

أولا-منظمة الأغذية والزراعة

ظهرت هاته المنظمة عام 1945 عن طريق توقيع على معاهدة انشائها في كندا، المنبثقة عن مؤتمر دولي. وتعمل المنظمة على تحقيق أهداف الآتية:

1-البحث الأساليب المساعدة في تطوير الزراعة، من خلال عصرنة هذا القطاع، مما يخلق وفرة نوعية في المحاصيل الزراعية، هذا ما يسد حاجيات المستهلكين من جميع مواد التغذية، مستعينة في هذا الاطار بالخبراء.

ولا يتوقف دورها عن هذا الحد بل تقدم دراسات في مجال الصحة الغذائية، من أجل وقاية الانسان من الأمراض البيئية التي قد تصيب المحاصيل الزراعية.

2-القضاء على التصحر:

وهذا ناتج عن سوء استغلال الانسان للاراضي الخصبة، أبرمت المنظمة في هذا الاطار

اتفاقية دولية في جوان 1994، لمكافحة وأقرت بالخطورة العالمية للتصحر وما يتولد عنه من فقر وارتفاع وارتفاع الهجرة.¹³

3-توفير المياه والحفاظة عليه:

¹³-صباح العشراوي، المرجع السابق، ص 131.

نظرا لنقص الشديد للمياه الصالحة لشرب خاصة في الدول النامية، واستغلال شعوبها لمياه الملوثة سبب أمراض بيئية على صحة الانسان، مما ولد صراعات بين الدول على مياه الأنهار الواقعة كحدود بينهم على استغلالها بالقوة، أو العمل على تلويثها حتى لا يتسنى استعمالها من غيرها. فولدت المياه صراعات حربية لاستلاء عليها.

وامام هذا الوضع عملت المنظمة لايجاد حل لمشكل المياه لكن لم تتوصل الى اتفاق يحل ذلك بشكل نهائي.

4-المحافظة على الغابات:

ولما لهذه الأخيرة من أهمية في منع انجراف التربة، وكذا استغلالها في انتاج الخشب واستعمال هذا الأخير في صناعة الأثاث المنزلي وبالتالي الثروة الغابية تلعب دورا بارزا في التنمية المستدامة وتحقيق بيئة سليمة. وتهدف المنظمة بالتنسيق مع الدول لحمايتها من التلف والحرائق، حتى تكون حصنا لظاهرة التصحر.

5-حماية الثروة السمكية:

وهذا من خلال الصيد العقلاني لسمك، والعمل على زيادة مخزون هاته الثروة بفتح المجال لتربية الأسماك بمختلف أنواعها في الأنهار والأحواض المائية، مما يحقق إكتفاء ذاتي في هذا المجال. تعد التنمية الزراعية نواة لزيادة القدرة الإنتاجية، وأبرز النجاحات المستمرة في التنمية المستدامة، والمحقة للأمن الغذائي. وترتكز المنظمة أيضا في هذا المجال على التنمية الريفية، وهذا ما دعا اليه مؤتمر ريو دي جانيرو من خلال توجيه الدول على استثمار فيها.

وتعطي المنظمة أهمية كبرى للبيئة ، وكذا استثمارها في تربية الحيوانات وما لهاته الأخيرة من فرز لفضلات لها تأثير على البيئة ولكنها تحد من خطورتها على الانسان، بتخصيص أماكن لرمي فضلاتها. من خلال استعمالها الرشيد للموارد الطبيعية والعمل على صيانتها وهذا لاستعمالها في التنمية الزراعية والريفية.

ثانيا-مساهمة المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق التنمية المستدامة

من منطلق المطالبة بتحرير التجارة الخارجية من كل القيود الجمركية، يؤدي الى التنافس بين الدول على الإنتاج، وكثرة البحث على الموارد الطبيعية، مما يؤثر ذلك على البيئة، فكان الحفاظ على هاته الأخيرة، والتنمية المستدامة من الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها، وهذا ما تجلّى في النص التأسيسي للمنظمة.

فأقرت المادة 20 من اتفاقية الجات سنة 1994، على ضرورة الحفاظ على صحة

الكائنات الحية والموارد المتجددة، وحددت التنمية المستدامة والبيئة كأهداف تسعى المنظمة لتحقيقها،

وألحت على وضع لجنة التجارة والبيئة وهاته الأخيرة بينت العلاقة بين التجارة والبيئة التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة.¹⁴

ان اهتمام المنظمة بالبيئة يؤدي حتما الى تحضير أرضية خصبة من أجل بسط استراتيجية التنمية، وفي حالة تحقيق قفزة اقتصادية لابد من حسن استغلال الموارد الطبيعية حتى لا يكون هناك تأثير سلبي على الطبيعة، خصوصا ظاهرة التلوث ومساسها بصحة الانسان.

بالإضافة الى ذلك فإن التجارة تمثل صورة إيجابية لأية دولة لأنها متى ازدهرت ترفع حجم الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار علاقتها بالبيئة ومدى تأثيرها على الصحة العامة، مما يبين دور البارز للمنظمة في خلق التعاون بين الدول المنظوية تحت لوائها لتبادل الخبرات في المجال التجاري مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة سواء في المجال الصناعي أو الفلاحي فيساعد في خلق مناصب الشغل ورفع من حجم الاقتصاد الوطني لأية دولة.

فاهتمامها بالبيئة ولد صراعا بين الدول، خاصة أن هناك منها من يستعمل على منتوجاته التجارية، قواعد بيئية، يجعل سعرها أعلى من المنتوجات التي تدخل اليها والتي لا تراعي السياسة البيئية. رابعا- المنظمة العالمية للصحة:

تعد هاته المنظمة وسيلة التنسيق بين مختلف المنظمات الدولية الناشطة في المجال البيئي والتنمية، من خلال كونها لها دور في معالجة كافة الأمراض الناشئة عن التلوث أو الأوبئة، وهي بهذا وفرت أرضية خصبة لعملية التنمية. فتدخلها إيجابي للقضاء على أمر يهدد البيئة والتنمية.

حيث لعبت دورا رياديا في الدول النامية، التي عانت من أمراض خطيرة، اذ وفرت لها الأطباء والمرضى، وبالتالي وفرت عامل الصحة المهم في التنمية المستدامة.

وأي مجال التنمية لابد من أن يخضع لدراسة صحية، لمعرفة مدى تأثيره على المحيط الصحي والبيئي.

¹⁴-صباح العشاري، المرجع السابق، ص 137.

خاتمة:

إن المتمعن لدور الأمم المتحدة في الاهتمام بالبيئة يمكن التمعن في الاتفاقيات التي أبرمتها إن المتمعن لدور الأمم المتحدة في الاهتمام بالبيئة يمكن التمعن في الاتفاقيات التي أبرمتها في والتي تخص موضوعا معيناً من الحقل البيئي، والمؤتمرات الدولية التي انعقدت في هذا الإطار. ومن بين الحجر الأساسي الذي كان ركيزة الأولى نجد مؤتمر استوكهولم سنة 1972 الذي يعد اللبنة الأولى في المجال البيئي، ثم تلتها عدة مؤتمرات التي سبق ذكرها أعلاه. مما نجم عنه ظهور القانون الدولي للبيئة، الذي كان نتاج تكاثر الاتفاقيات الدولية التي تولدت عن المشاكل البيئية في أواخر القرن العشرين. وتجسدت فاعلية الأمم المتحدة ميدانياً من خلال القيمة القانونية لقمتي ريوديجانيرو سنة 1992، وكذا بروتوكول كيوتو التي حصدت ثمارها بحماية البيئة من الأخطار التي أضرت بها والتي كانت محل دراسة المؤتمرات والاتفاقيات الدولية. ولا يمكننا تصور البيئة بدون تنمية، لأن هاته الأخيرة لا يمكن تجسيدها فعلياً دون وضع دراسة استراتيجية متعلقة بالوضع البيئي، إذ كلاهما يؤثر في الآخر. وبالتالي اهتمت المؤتمرات الدولية لكل منها بصفة غير مباشرة بالمجال التنموي لأنها عندما عقدت جلساتها حول البيئة فهي مهدت الطريق لبسط الإجراءات التنموية بمختلف قطاعاتها. والأمر لم يعد يقتصر على ذلك، فظهرت منظمات دولية متخصصة لها علاقة بالأمم المتحدة فهي ترتبط بها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينظم العلاقة بينهما. عملت كل منها الى جانب مهامها الأساسية، بما لها من إمكانيات في ترسيخ المجال التنموي بين أعضائها، من خلال تقديم مساعدات لتحقيق ذلك.

وحتى يرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة التطبيق الفعلي له، يكون الأجدر بانشاء هيئة دولية للبيئة تعنى فقط بالمجال البيئي، وتعمل على التنسيق مع مختلف الحكومات بتوفير أرضية مناسبة للمناخ يتسنى تطبيق برنامج تنموي فعال في مختلف الميادين.

ويلاحظ أيضا أن المنظمات الناشطة في هذا الحقل رغم المجهودات التي تقوم بها إلا أنها لم تصل الى الهدف المرجو تحقيقه، لكونها لا تمارس الجانب البيئي كهدف رئيسي، لأن لها مهام أخرى تعرقها عن متابعة ذلك، فالأجدر مساعدتها ماليا والتنسيق معها من طرف مختلف الدول حتى يبقى برنامجها ساري المفعول.

فمساعي انشاء هيئة دولية مختصة في المجال البيئي هنا تظهر الفائدة من خلال تنسيقها مع مختلف المنظمات التي ذكرناها آنفا، لان البيئة ظاهرة عالمية تتأثر بمختلف الغازات السامة مهما كان مصدرها.

ومن النتائج المتوصل اليها من هاته الدراسة مايلي:

- 1- يعد مؤتمر استوكهولم المصدر الأساسي لحماية البيئة والنواة الأساسية لظهور القانون الدولي للبيئة. فيعد النقطة الأساسية الذي بفضلله أصبح للبيئة رواجا عالميا، فقبل ذلك كانت هناك انتهاكات لها دون أن يكون هناك شبه اجماع عالمي حول وجود الخطر، إلا بفضل هاته الهيئة الدولية.
- 2- تستلهم المؤتمرات والإتفاقيات قيمتها القانونية من خلال بتحقيق بيئة سليمة. لأن ايطارها القانوني هو الدفاع عن ذلك، فاذا كانت مجرد آراء نظرية، فإنها لا تلقى الاهتمام العالمي من غيرها من الدول، خاصة من قبل المسبيين لتلوث العالمي، الذين لا يعطون للبيئة الأولوية، وإذا عملت على تحقيقها ميدانيا فتكسب رهانا قانونيا.

- 3- اتفقت المؤتمرات والمنظمات الدولية المتخصصة على العلاقة بين البيئة والتنمية، فلا يمكن وضع إجراءات تنموية خاصة اقتصادية منها دون وجود أرضية بيئية تسمح بتطبيقها. فقضية البيئة أثارت اهتمام مختلف الفاعلين الدوليين بضرورة حمايتها لتكون أرضية خصبة تنطلق منها مختلف المشاريع التنموية، ولن يتأتى ذلك إلا بالتعاون الدولي بتقديم تسهيلات مالية، وترسيخ ثقافة بيئية وتنموية بينهم.

وما يسجل من نقائص حول هذا الموضوع توصلنا الى التوصيات الآتية:

1- لم تلقى قرارات المؤتمرات الدولية والاتفاقيات الدولية، ترحيبا من بعض الدول خاصة المصنعة منها، رافضة ما جاء في قمة الأرض بيريو دي جانيزو سنة 1992، باعتباره مكانا غير مناسب لتفاوض حول المجال الزراعي وضرورة دعمه، ولم تقدم أية مساعدات من أجل مكافحة ظاهرة التصحر وانبعاث الغازات.

2- ضرورة تقنين القانون الدولي للبيئة:

وما يعاب عليه كونه قانون عربي يستلهم وجوده من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، وباعتبار البيئة موضوع حساس وجب كتابته حتى يكون مرجع لقوانين البيئة الوطنية. وأن يحتوي على عقوبات صارمة تسلط لمن يقوم بالاعتداء الصارخ للمجال البيئي، فالملاحظ وجود انتهاكات صارخة لحياة الانسان وما تسببه الاعتداءات العسكرية باستعمال أسلحة خطيرة ومحرمة دوليا من أوبئة وتلوث لطبيعة يجعل من صحة البشرية المهددة الأولى، حيث أودت بحياة الانسان وشردت العائلات، ولوثت المياه، مما انعكس سلبا على الدول النامية التي فقدت الثروات الزراعية وألغت البرامج التنموية وسرحت الأيدي العاملة، وهذا ما تتعرض له ليبيا وسوريا خير دليل على ذلك، دون أن يتعرض من ينتهك المجال البيئي الى عقوبات صارمة، خاصة المالية بدرجة الأولى.

3- تفعيل المجال التنموي:

ضرورة عقد مؤتمرات وابرار اتفاقيات دولية تهتم أكثر بالتنمية المستدامة وإبراز علاقتها بالبيئة وتحسينها ميدانيا وتكون مرجعا دوليا تستفيد منه الدول في تجارتها.

لأن الملاحظ في القرن الواحد والعشرين نقص التنسيق بين الدول وهاته الهيئات الدولية، مع كثرة الحلول الانفرادية لأن ظاهرة التلوث هي عالمية لا تصيب الدولة فقط يمكن انتقالها الى دول المجاورة لها خاصة في الأقاليم التي تعرف حروب أهلية ودواعي استعمال الأسلحة التي يتولد عنها أضرار سامة بصحة الانسان والطبيعة.

كل هذا يصعب من جهود الدول في بسط برنامجها التنموي، فتطبيقه يتطلب الإعتناء بالطبيعة للإستفادة من مختلف ثرواتها، دون أن نهمل الجانب المالي المهم في هاته المعادلة .

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- الجيلالي، عبد السلام أرحومة، 2000، حماية البيئة بالقانون، مصراتة: دار الجماهيرية للنشر، المكتبة القانونية.
- صباح، العشاي، 2010، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- محسن، أفكيرين، 2014، قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

القوانين والمراسيم:

-القوانين الوطنية:

قانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

-القوانين الدولية:

اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ سنة 1992.

المجالات والدوريات

- شعيب عبد الفتاح، قمة الأرض في ريو ديجانيرو، السياسات الدولية، العدد 110، 1992.
- نهي الجبالي، الآثار الاقتصادية لبروتوكول كيوتو، السياسة الدولية، العدد 145، 2001.

-نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية أية علاقة؟ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08،
جوان 2012.